الفصل السادس

المسئولية الاجتماعية عربياً

ويشتمل على النقاط التالية:

- مقدمة.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الملتقى العربي السنوي للمسؤولية الاجتماعية.
- الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية.
- الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
- الأكاديمية العربية للمسؤولية الاجتماعية.
- الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- الجمعية العربية للمسئولية الاجتماعية.

الفصل السادس
المسئولية الاجتماعية عربياً

مقدمـة

تشير الكتابات القليلة عن طبيعة المسؤولية الاجتماعية عند الشركات في الدول العربية ومنها كتابات كل من: حسين الأسرج (2008) (2012) وعارف العاجل (2011) وعلي ليلة (2009) وصالح السحيباني (2009) أن التجارب العربية القائمة أو التاريخية تشير بوضوح إلى قيام القطاع الخاص بشكل أو بآخر بدور اجتماعي وإنساني وخيري في المجتمعات العربية... حيث تمثل جهود المسئولية الاجتماعية صورة من صور التكافل الاجتماعي والعطاء والتراحم التي تميز المجتمعات العربية...

فالحضارة العربية يغلب عليها تاريخيا طابع المجتمعات أكثر من الدول، والتضامن والتكافل والتقدم الحضاري والعلمي الذي أنجز كان يعتمد على المجتمعات والأفراد أكثر من الدول. فالحضارة العربية والإسلامية كانت قائمة تاريخيا على مؤسستين متكاملتين ومستقلتين، وهما الدولة (السلطة) والمجتمعات التي كانت تنظم التعليم والرعاية والتكافل. في حين كانت السلطة مسئولة عن شؤون الأمن والدفاع وترعى المجتمعات وتساعدها، وكانت تجربة الدولة المؤسسية التي تقوم على التنمية والرفاه والخدمات في التجربة العربية حديثة جدا.

ولكن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات للعمل ومبادئ يجب أن تلتزم بها الشركات وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، ويجنبها كوارث وأزمات بيئية

واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسئوليات والالتزامات.

وعلى الرغم من الدور الواسع للحكومات في دول الخليج إزاء الرفاهية والتنمية والرعاية الاجتماعية، فقد تواصلت فيها المساهمات التنموية والاجتماعية للأفراد والشركات. وعندما حققت هذه الدول تقدمًا اقتصاديًا، بدأ الدور الاجتماعي والتنموي لمجتمعاتها وشركاتها يتعدى الحدود إلى المجتمعات والدول الأخرى في جميع أنحاء العالم. ويمكن اليوم ملاحظة مئات الآلاف من المساجد والمدارس والمراكز الطبية وآبار المياه ومشروعات الإغاثة والتنمية، بتمويل مجتمعي إما فردي أو مؤسسي.

ومما لا شك فيه أن مستوى المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الدول العربية لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى. فبرغم الإكثار من النقاش عن دور القطاع الخاص في التنمية وخاصة بعد تقلص دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، إلا أن هذا الدور مازال في طوره الأول دون تطور فعال.

وبكلمات أخرى، فإن مفهوم المسئولية الاجتماعية للمنظمات تجاه المجتمع - كمفهوم حديث ومنظم ومهني ومرتبط بالتنمية المستدامة - يعتبر وليدا يحبو في معظم المجتمعات العربية، فيما هو في المجتمعات الغربية ناضج ويدعم خطط التنمية المستدامة، بل يسابق أحيانا برامج الحكومات في هذه المجتمعات.

هذا ويمكن أن نقول بأن برامج المسؤولية الاجتماعية لا زالت غير ناضجة في المنطقة العربية وأغلب البرامج الموجودة هي استنساخ لبرامج تقليدية محدودة وغير مستدامة، تتمحور حول البيئة والسلامة والصحة، أو تأتي بعض هذه البرامج في شكل أعمال خيرية موجهة لأسر محتاجة في المجتمع أو دعم لجمعيات خيرية...

وتكمن أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية إلى تملكه لرأس المال ولقوة اقتصادية قادرة مع تعاونها مع القطاع العام والمجتمع المدني أن تحدث نقلة حقيقية في المجتمع، مع

الأخذ في الاعتبار أن بالدول العربية العديد من التجمعات التي تراعى مصالح رجال الأعمال واستثماراتهم.

ومن أهم نتائج تفعيل مسؤولية القطاع الخاص هو شحذ مواردنا المحلية والاعتماد عليها وتوظيفها للتنمية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. وعلى صعيد الدفع بموضوع المسئولية الاجتماعية للبروز اقتصاديًا واجتماعيًا،شهد عدد من الدول العربية إقامة العديد من المؤتمرات والندوات التي تهتم بموضوع المسئولية الاجتماعية، بمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة، ونخبة من كبار المتخصصين في مجال المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، وبدعم ومساندة من المنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تمت مناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على المسئولية الاجتماعية للشركات، وكيف يمكن للشركات أن تتفاعل مع هذه الأزمة وتخرج منها بأقل خسائر ممكنة، وخاصة أنه يتوقع أن تستمر هذه الأزمة، وهو ما يخلق العديد من التحديات أمام الشركات.

ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك بعض الجهود الفردية لبعض شركات القطاع الخاص، وخاصة أصحاب الشركات الكبرى، الذين أصبحوا على وعي بمسئولياتهم الاجتماعية. ولكن معظم هذه الجهود غير مؤثرة أو محسوسة، وقد بدأت عديد من الشركات العربية في تبنى توجه المسئولية الاجتماعية للشركات بقوة، كالشركات المحلية الرائدة والرعايا المقيمين متعددي الجنسية والقليل من المشروعات الصغيرة المتوسطة ذات الرؤية المستقبلية. وإحدى خصائص هذه الحركة هي المشاركة العربية في الاتفاق العالمي وفى شبكة دولية من الشركات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى أنشأتها الأمم المتحدة.

ففي **مملكة البحرين**، شكلت وزارة الصناعة والتجارة عبر إدارة المواصفات والمقاييس لجنة فنية لدراسة مشروع المواصفة الدولية للمسئولية الاجتماعية ISO 26000، وذلك تجاوبًا مع ما أعلنته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (آيزو). وتتضمن المواصفة دليلاً إرشاديًا لمبادئ المسئولية والشراكة الاجتماعية داخل المنشآت بمختلف أنواعها بما في

ذلك الحكومية والأهلية والصناعية والتجارية من منطلق الشراكة الاجتماعية بين المؤسسة والمجتمع، والتطلعات لمد خطوط الاتصال بينها على مختلف الأصعدة .

وفي **سلطنة عمان** تقوم الشركات الخاصة مع الشركات الحكومية بدور اجتماعي ملحوظ من خلال تقديم المساعدة لأصحاب الدخول المحدودة ومساعدة الباحثين عن العمل، كما تنامى الشعور لدى الشركات ورجال الأعمال بأنهم مدينون للمجتمع الذي هم جزء منه بالنجاحات والأرباح التي حققوها، مما يستدعي تقديم جزء من أرباحهم هذه لصالح خدمة المجتمع الذي احتضنهم وآمن بقدراتهم وكان سببًا في نجاحهم واستمرارهم.

كما أطلق في **الأردن** مشروع بناء المنتدى الأردني لمسئولية الشركات الاجتماعية، وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنة الشركات والممارسات الأفضل للمسئولية الاجتماعية، وتوفير بيئة وأدوات عمل محفزة للمبادرات الاجتماعية للشركات مثل: الشراكات، والتحالفات، والمشاريع المشتركة مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام.

وفى **الإمارات العربية المتحدة** تم تأسيس أكاديمية الإمارات للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات في العاصمة أبوظبي، في بادرة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي، في إطار الجهود التي تبذل لترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ما بين مؤسسات الدولة وبالأخص القطاعات الخاصة، حيث تركز الأكاديمية على عقد دورات وبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة تتناول أساسيات ومعايير ومبادرات المسؤولية الاجتماعية واستراتيجيات المؤسسات المختلفة في هذا الجانب. ولا شك في أن ذلك من شأنه أن يعزز ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

وفي الفصل الثامن من الكتاب الحالي سيتم إلقاء الضوء بالتفصيل على تجربة الإمارات في المسئولية الاجتماعية.

وبرزت في **المملكة العربية السعودية** العديد من نماذج وبرامج المسئولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركات السعودية بتنفيذها، من خلال أقسام وإدارات متخصصة في

مجالات عمل المسئولية الاجتماعية، وتحققت نجاحات كبيرة في مجالات التعليم، والصحة، والثقافة، والرياضة، والتدريب، والتوعية، المرتبطة برفع كفاءة ومهارات أفراد المجتمع، مما مكنهم وفق خطط وبرامج مدروسة من تجاوز العقبات التي تواجههم، وأن تتوافر لهم فرص عمل تتوافق مع تطلعاتهم وطموحاتهم، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تقليص البطالة لدى الأسر محدودة الدخل، والأسر الفقيرة، والأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد تم إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية ويقوم المجلس بدعم أنشطة ومشروعات المسئولية الاجتماعية التي تتبناها المنشآت لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته، ويسعى إلى حشد المساندة لبرامج التنمية المستدامة في منطقة الرياض خاصة ومناطق المملكة عامة، ويختص باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص وإيجاد معايير وأنظمة ومحفزات لتطبيقها.

وفى **مصر**، وسعياً منه إلى تأكيد النجاح، ووضع استراتيجية دعم وطني لمزيد من الانتشار لمبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات في البلاد، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي ومركز المديرين المصري بتأسيس المركز المصري لمسئولية الشركات، لكي يصبح هذا الكيان الجديد دعامة وطنية رئيسية لوضع استراتيجيات المسئولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج الفعالة والناجحة.

ومهمة المركز تتلخص في تقديم كل ما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات في مصر من خلال إدارة المعلومات وتقديمها بشكل مهني وعلى المستوى المطلوب وزيادة الوعي لدى رجال الأعمال بأهمية مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والعمل على تحسين قدراتهم في ضوء الممارسات الجيدة والمسئولة والتي تؤدى إلى وضع استراتيجيات مستدامة للمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤثرة بشكل ايجابي على الاستثمارات على المدى الطويل.

كما تم أطلاق المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات لتكون مصر أول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي بعد الهند،ويندرج

تحت هذا المؤشر 30 شركة مقيدة بالبورصة وينتظر أن يساهم في زيادة روح المنافسة بين الشركات في إطار احترام قواعد المسئولية الاجتماعية للشركات بقواعدها الأربعة احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حقوق العاملين، البعد عن أي معاملات بها شبهة فساد.

وفي الفصل السابع سيتم إلقاء الضوء بالتفصيل على تجربة مصر في المسئولية الاجتماعية.

رغم ما سبق فإنه يمكن القول بأن معظم الشركات العربية لا تعي مفهوم المسئولية الاجتماعية بمعناها الواسع، وأنها تشمل جوانب كثيرة، منها الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك.

ويرى عدد من خبراء المسؤولية الاجتماعية أن على القطاع الخاص أن يعي عائد المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، فالشركات التي تعتنق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18٪ عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية. ويجب على هذه الشركات القيام بإصدار تقاريرها السنوية غير المالية والتي تحدد فيها آليتها بوضوح في المسئولية الاجتماعية، لتحقيق مبدأ الشفافية ومساعدة وسائل الإعلام على القيام بمسؤولياتها تجاه تلك الشركة أو لا، كما تشمل الشفافية في العمل، والبعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي.. إلى غير ذلك من العوامل التي يرتبط بعضها ببعض، وتشكل في مجموعها الأساس للمسئولية الاجتماعية للشركات.

أيضا كشفت بعض تقارير المسئولية الاجتماعية في الدول العربية، توجه شركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية والتجارية الكبرى، نحو إنشاء جمعيات أهلية تمثل ذراع لها في تقدم الخدمات الاجتماعية، وكوسيط بينها وبين الفئات المستفيدة، وأداة لتحويل قناعتها بالمسئولية الاجتماعية إلى واقع. ومن هذه الشركات في مصر، شركة سيراميكا كليوبترا وشركة السلاب للأدوات الصحية والبنك الأهلي المصري وبنك مصر...

كذلك وجد أن الشركات العاملة في مجال الاتصال والهواتف المحمولة، كان لها

مبادرات قوية في مجال المسئولية الاجتماعية في كل الدول العربية تقريبًا، مع الأخذ في الاعتبار أن بعضها شركات خاصة متعددة الجنسية.

وهناك أسبابا عديدة تعوق انتشار المسئولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية، من أهمها:

1- عدم وجود ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى معظم الشركات العربية. فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية هذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون تماما هذا المفهوم.

2- إن معظم جهود هذه الشركات غير منظمة. فالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص كي تكون مؤثرة في حاجة إلى أن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محددة، بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة .

3- غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام .

4- قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسئولية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان عدداً من الشركات ينفق الأموال للحصول على شهادات الجودة (الأيزو) لتضيف قيمة لنفسها، فبالمثل ينبغي عليها عمله تجاه الأنشطة الاجتماعية، واعتبارها استثماراً يبقى وليس عبئاً أو تكلفة غير مجدية.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن من خلال استقراء واقع كثير من المنظمات وخاصة الشركات في الوطن العربي، رصد مظاهر ضعف المسئولية الاجتماعية لديها في الآتي:

1- الاعتقاد بأن المسئولية الاجتماعية هي مسئولية الدولة وخاصة وزارة الشئون الاجتماعية.

2- اللامبالاة.
3- العزلة والاغتراب.
4- ضعف الولاء والانتماء للمجتمع.
5- التهاون وفتور همة العمل.
6- التخلي عن المسئولية.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

المنظمة العربية للتنمية الإدارية هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية. وتهتم المنظمة بموضوع المسؤولية الاجتماعية على مستوى الدول العربية. فعلى سبيل المثال تنظم المنظمة ملتقى عربي سنوي عن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.

وتحاول المنظمة إنشاء جهة عربية لتنظيم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التعاون والتكامل بين مختلف الجهات. كذلك تدرس المنظمة إمكانية إنشاء جائزة سنوية تمنح للشركات والمؤسسات المتميزة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي وتشجيع البحوث في مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة.

الملتقى العربي السنوي للمسؤولية الاجتماعية

نظمت المنظمة العربية للتنمية الإدارية حتى الوقت الحالي ثلاثة ملتقيات عربية هي كالتالي:

1- الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية والذي عقدته المنظمة في مدينة الشارقة عام 2009.

2- الملتقى العربي الثاني للمسؤولية الاجتماعية والذي عقدته المنظمة بالتعاون مع مجلس المسؤولية الاجتماعية التابع لغرفة تجارة وصناعة الرياض وذلك في عام 2010 بالرياض.

3- الملتقى العربي الثالث للمسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الرياض والذي عقدته المنظمة بمدينة القاهرة عام 2011.

الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية

تم الإعلان عن تأسيس النواة الأولى للموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية في الملتقى العربي الأول للمسئولية الاجتماعية الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في مدينة الشارقة في أبريل 2009.

والموسوعة هي مشروع ثقافي متكامل على شبكة الانترنت، يهدف إلى تعريف الرأي العام العربي والدولي بالجهود العربية المتعلقة برفع الوعي بثقافة المسؤولية الاجتماعية. فلقد أنشئت الموسوعة لتتولى مسؤولية نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة وتوجيه الموسوعة جهودها وبرامجها لقادة وشعوب الدول العربية. ويتسع نطاق خدمات الموسوعة ليشمل المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص.

ولقد أعلنت الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية في عام 2011 عن إصدارها تقرير المسؤولية الاجتماعية العربي، والذي أعدته بالتشارك مع وباستخدام موارد عربية ودولية. وترصد الموسوعة من خلال تقريرها الاستراتيجيات الوطنية للمسؤولية الاجتماعية بالدول العربية في إطار المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة في المسؤولية الاجتماعية.

ويعد التقرير أول إطار يستهدف التعريف باستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية العربية، الحكومية وغير الحكومية: وتأتي أهميته وفائدته باعتباره أداة لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية. بما يسهم في دعم التوجهات الوطنية للبلدان العربية الرامية لتحقيق تقدم ملموس صوب الأهداف المتفق عليها عالمياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ويكشف التقرير أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في الدول العربية

تحقق نمواً متواصلاً وفقاً لما تشير إليه الزيادة المستمرة في عدد الشركات المنتسبة إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة. كما يقدم أمثلة تثبت أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات باتت مصادر تمويل إضافي للتنمية.

ويخصص التقرير مساحة للتعريف بمدى تعاظم مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى قادة الدول ورؤساء الحكومات والسيدات الأوليات. كما يعتبر التقرير حلقة مهمة في سلسلة العمل الدؤوب الذي تنهض به الموسوعة في سعيها لتعزيز ازدهار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في العالم العربي، مرتكزة في تقاريرها ومبادراتها على أعلى قدر من الموضوعية والشفافية.

ويأتي التقرير في الوقت الذي أصبح فيه مفهوم المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية للحكومات في تنفيذ استراتيجياتها. ولا تزال تجربته في دول المنطقة بشكل عام حديثة ومبهمة. ويحث التقرير على تحفيز العمل وعلى تطوير وترويج مفهوم المسؤولية الاجتماعية. وحث الشخصيات النافذة وأصحاب القرار على دعم وتبني المبادرات الرامية لتفعيل هذا المفهوم.

ويدعو التقرير حكومات الدول والشركات الوطنية والشركات الأجنبية العاملة في تلك الدول إلى مضاعفة جهودها في تبني المسؤولية الاجتماعية في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها وأنشطتها. وأن تشجع إجراء مزيد من الدراسات والبحوث وخصوصا فيما يتعلق بطرق تشخيص الإشكاليات التي يعيشها المجتمع. وتوصف العوامل المسببة لها. ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة احتياجات المواطنين باستخدام أحدث الأساليب وأنجح الآليات الواجب تطبيقها لبناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة.

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية هي إحدى شبكات منظمات المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي. ولقد تأسست الشبكة من خلال برنامج البحرين للمسؤولية الاجتماعية الذي كان متخصصاً فقط لرصد مساهمات القطاع الخاص بمجال التنمية المجتمعية في مملكة البحرين ثم تطورت لتصبح مؤسسة خليجية فهي الآن مسجلة في الكويت ولديها فروع في عدد من الدول الخليجية منها قطر والبحرين.

ولدي الشبكة أيضا مكاتب تنفيذية مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني بدول الخليج الأخرى في المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة. وتقدم الشبكة مجموعة من المبادرات أهمها مرصد الكتروني لمساهمات القطاع الخاص في دعم للمجتمع المحلي فهناك مرصد في قطر والكويت والبحرين والإمارات وعمان .

وفي عام 2011 أقرت الشبكة إضافة مرصد لمتابعة برامج المسؤولية الاجتماعية في اليمن والعراق لتعمل المراصد في ثماني دول عربية مطلة على الخليج. ومن المستهدف لدي الشبكة أن يكون في كل دولة عربية مرصد مشابه.

ولدى الشبكة مركز متخصص للأبحاث الاجتماعية وهو يعمل في شكل خدمات مقدمة للشركات المحددة كإصدار موسوعة متخصصة لمساهمة البنوك في الاقتصاد المحلي الكويتي.

كذلك أصدر المركز بحثا آخر متخصصاً في مملكة البحرين عن رصد مساهمة شركة نفط البحرين على مدار 75 عاماً في مجال التنمية المجتمعية وإصدار 14 دراسة متخصصة في مجالات متنوعة في المسؤولية الاجتماعية، كما تهتم الشبكة بمجال التدريب، وأنشأت الشبكة أول أكاديمية عربية للمسئولية الاجتماعية، تتخذ من الكويت مقراً لها.

الأكاديمية العربية للمسؤولية الاجتماعية

قامت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بإنشاء الأكاديمية العربية للمسؤولية الاجتماعية بدولة الكويت. ومنذ نشأتها اهتمت الأكاديمية بتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والملتقيات وورش العمل في دول مثل قطر والسعودية والسودان والبحرين والكويت. وتم تطوير برامج متخصصة متنوعة للمسنين والإعاقة وغيرها. كما وقعت الشبكة والأكاديمية اتفاقية مع جامعة لاهاي لتطوير برنامج أكاديمي يبدأ فيه من مرحلة البكالوريوس في المسؤولية الاجتماعية وهو أول برنامج على مستوى البكالوريوس في الوطن العربي.

الجائزة العربية للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات

منذ عام 2008 تنظم مجموعة عمل الإمارات للبيئة بدبي بالإمارات العربية المتحدة الجائزة العربية للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات Arabia Corporate Social Responsibility Award، وذلك لتشجيع المؤسسات على مختلف أنواعها في الدول العربية على الاهتمام بموضوع المسئولية الاجتماعية.

ووضعت الجهة المنظمة ثلاثة معايير رئيسية للفوز بالجائزة، هي:

1- اهتمام المؤسسة بتنمية رأس المال البشري بها.
2- وضع البيئة كأحد أهم الأولويات في جدول أعمال المؤسسة، وليست قضية هامشية.
3- الاهتمام بالمجتمع وتبني المسئولية نحوه في أداء المؤسسة لأعمالها.

الجمعية العربية للمسئولية الاجتماعية

في عام 2012 تم إشهار الجمعية العربية للمسؤولية الاجتماعية في المنامة بالبحرين. وذلك برعاية وزيرة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين. هذا وتعتبر هذه الجمعية نموذجا للجمعيات الوسيطة التي تدعم الجمعيات الأخرى العاملة في القواعد المجتمعية في مجال التخطيط والتدريب ونشر ثقافة المسئولية الاجتماعية.

وتهدف الجمعية إلى نشر ثقافة العمل المسؤول في المنطقة العربية ورفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية وبناء ثقافة مجتمعية ومؤسسية محفزة لتطبيق ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك، ضمن الأدوار والأولويات الاجتماعية للشركات وأساليب تحقيقها استدامة برامجها للمسؤولية الاجتماعية.

والآتي أسماء الدول الأعضاء المؤسسين للجمعية: البحرين والسعودية والإمارات والكويت ومصر وسوريا والسودان وفلسطين. علما بأن الجمعية ترحب بأي أعضاء جدد من أي دولة عربية.